Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (2) August(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

المسؤولية الإدارية للدولة في القانون العراقي الأسس القانونية والاتجاهات الحديثة

سعدي كاظم عبد الله

المديرية العامة لتربية الأنبار

A paper titled "Administrative Responsibility of the State in Iraqi Law: Legal Foundations and Recent Trends"

Prepared by the researcher : Saadi Kazim Abdullah
General Directorate of Anbar Education
Email: Ksdy847@gmail.com

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني لمسؤولية الدولة الإدارية في العراق: وهدف البحث إلى تحليل النصوص القانونية المتعلقة بهذه المسؤولية، والتعرف على الأسس والمبادئ التي تقوم عليها. وفي نهاية البحث توصل الباحث لعدة نتائج كان من أهمها: تطور مفهوم المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري في العراق: اتضح أن المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي شهدت تطورا ملحوظا على مر السنين، سواء على مستوى التشريع أو على مستوى العدالة الإدارية.**الكلمات المفتاحية: المسؤولية الإدارية للدولة – القانون العراقي– الأسس القانونية – الاتجاهات الحديثة.**

ABSTRACT

This study aims to shed light on the pivotal role played by the administrative responsibility of the state in Iraqi law, in addition to shedding light on the legal framework of the state's administrative responsibility in Iraq: The study aims to analyze the legal texts related to this responsibility, and to identify the foundations and principles on which it is based. At the end of the study, the researcher reached several conclusions, the most important of which were: The evolution of the concept of administrative responsibility in Iraq: It turns out that the administrative responsibility of the state in Iraqi law has witnessed a remarkable development over the years, both at the level of legislation and at the level of administrative justice**Keywords: Administrative responsibility of the state - Iraqi law - Legal foundations - Modern trends.**

المقدمة

تعد المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة من أهم مواضيع القانون الإداري الحديث، لأنها تمثل آلية فعالة لضمان احترام حقوق وحريات الأفراد، وتحقيق التوازن بين سلطة الدولة وحقوق المواطنين. وقد شهدت هذه المسؤولية تطورا كبيرا في القانون العراقي، سواء على صعيد النصوص القانونية أو على مستوى الفقه، الأمر الذي يستدعي دراسة مستفيضة ومتعمقة لهذا الموضوع.

أولاً: إشكالية البحث

تدور إشكالية البحث حول مدى كفاية الإطار القانوني الحالي للمسؤولية الإدارية للدولة في القانون العراقي، وقدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه، في ظل التطورات الحديثة في هذا المجال. ويسعى البحث إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية، من بينها:

- ما هي الأسس القانونية التي تقوم عليها المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي؟
- ما هي عناصر المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي، وما هي شروط تحققها؟
- ما هي أنواع المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في عدة جوانب، منها:

- تسليط الضوء على الإطار القانوني لمسؤولية الدولة الإدارية في العراق: تهدف البحث إلى تحليل النصوص القانونية المتعلقة بهذه المسؤولية، والتعرف على الأسس والمبادئ التي تقوم عليها.
- توضيح الاتجاهات الحديثة في مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري: تهدف البحث إلى متابعة التطورات الأخيرة في هذا المجال، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى بعض الدول مقارنة، وبيان حجم تأثير هذه التطورات على القانون العراقي.
- تنمية التفكير القانوني والإداري في العراق: تساهم البحث في إثراء النقاش حول المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، وتقديم مقترحات لتطوير الإطار القانوني والمؤسسي لهذه المسؤولية في العراق.
- تحقيق العدالة وسيادة القانون: تساهم البحث في تعزيز مبادئ العدالة وسيادة القانون، من خلال تسليط الضوء على أهمية مساءلة الدولة عن أفعالها، وضمان حق الأفراد في الحصول على التعويض عن الأضرار التي تلحق بهم نتيجة لأخطاء الإدارة.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف منها:

١. تحديد الأسس القانونية للمسؤولية الإدارية للدولة في القانون العراقي: من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة وتحديد المبادئ العامة التي تحكم هذه المسؤولية.

٢. توضيح مفهوم المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي: من خلال تحديد عناصرها وشروطها وأنواعها والجهات المسؤولة عنها.

٣. رصد الاتجاهات الحديثة في مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري: من خلال دراسة التجارب المقارنة وتحليل الاتجاهات الحديثة في الفقه والعدالة الإدارية.

٤. تقييم مدى كفاية الإطار القانوني الحالي للمسؤولية الإدارية في العراق: من خلال مقارنته بالتجارب المقارنة، وتقديم مقترحات لتطويره.

٥. وضع آليات لإنفاذ المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري في العراق: من خلال اقتراح آليات فعالة لضمان مسؤولية الدولة عن أفعالها، والسماح للأفراد بالحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

رابعاً: الدراسات السابقة:

١. **دراسة (عقيل نجم مهدي التميمي)[١] بعنوان: "المسؤولية الإدارية عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي"**تتناول الدراسة التطبيق الإداري للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية ومدى تناسب تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية ومدى المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري عن الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها هذا النظام، كما تتناول أهمية تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في المهام الإدارية وبالتبعية المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري عن الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها هذا النظام. وتتناول التشريعات الخاصة بتحديد، وما إذا كان تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي يتناسب مع نسبة الأخطاء التي يمكن أن ترتكب بواسطة تطبيق هذا النظام. خاصة وأن الذكاء الاصطناعي قد دخل في أهم مفاصل وأنشطة الإدارة العامة وأصبح هذا الغزو العلمي والثقافي ضرورة لعمل الإدارة العامة.

٢. **دراسة (آيت عودية, بلخير محمد)[٢] بعنوان: "المسؤولية الإدارية على أساس القانون"**هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على هذا السؤال من خلال دراسة أصول وخلفية القانون الذي يلزم الإدارة العامة بالتعويض عن الأضرار التي لا تعزى إلى أنشطتها، ومن خلال استكشاف إمكانية تطبيق مثل هذا الالتزام في التشريع الجزائري. ونخلص إلى أن القانون يمكن أن يوفر أساسا مباشرا لإرساء مسؤولية الإدارة العامة في التعويض عن الأضرار التي لا تعزى إلى الدور الاجتماعي للدولة، مع الإشارة إلى المخاوف التي يثيرها تكاثر النصوص التي تنص على هذه المسؤولية وصياغتها الفضفاضة أحيانا مما قد يثقل كاهل خزينة الدولة مستقبلا ويشير إلى أن هناك.

٣. **دراسة (سنوسي, بوبكر صديق)[٣] بعنوان: تقييم الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة.**هدفت الدراسة للتطرق لموضوع دور الرقابة القضائية مجلس المحاسبة في حماية المال العام من كل أنواع التبذير و الاسراف وسوء الاستعمال حيث اصبح جانب النفقات العمومية مشكلة التي تواجهها الدولة في ظل التطورات القائمة وذلك زيادة احتياجات العامة التي ادت الى تأثير على الميزانية العامة . وما تم التوصل اليه هو عدم فعالية الرقابة القضائية مجلس المحاسبة وذلك لافتقارها للطابع الردعي.

الفصل الأول: الأسس القانونية للمسؤولية الإدارية للدولة في القانون العراقي

تمهيد:المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة هي واحدة من أهم الضمانات القانونية التي تضمن التوازن بين سلطات الدولة وحقوق وحريات الأفراد. يمكن للدولة، في ممارسة وظائفها المختلفة، أن تلحق الضرر بالأفراد نتيجة أخطاء موظفيها أو بسبب القرارات الإدارية التي تتخذها. ومن هنا تأتي أهمية المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري كآلية للمسؤولية عن هذا الضرر والتعويض عن الضرر الذي يلحق بالأفراد[٤]وفي العراق، شهدت المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة تطورا ملحوظا على مر السنين، سواء على مستوى التشريع أو على مستوى القضاء الإداري. يهدف هذا الفصل إلى توضيح الأسس القانونية التي تقوم عليها هذه المسؤولية في القانون العراقي، من خلال تحليل مفهوم المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، وتحديد عناصرها وشروطها، وبيان أنواعها المختلفة.

المبحث الأول: مفهوم المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي

يُعد تحديد مفهوم واضح ومحدد للمسؤولية الإدارية للدولة حجر الزاوية في أي دراسةٍ مُتعمقةٍ لهذا الموضوع. فالمسؤولية الخاصة بالشأن الإداري ليست مجرد اصطلاح قانوني، بل هي آليةٌ فعّالةٌ لضمان خضوع الإدارة العامة للقانون، وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم من أي تعسف أو تجاوز. في القانون العراقي، تطور مفهوم المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري عبر مراحلٍ عديدة، متأثراً بالتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق. فبعد أن كانت المسؤولية قاصرة على حالات الخطأ الشخصي للموظف العام، اتجه الفقه والقضاء الإداري إلى توسيع نطاقها ليشمل مسؤولية الدولة عن أفعال موظفيها حتى في غياب الخطأ الشخصي[٥].

أولاً: تعريف المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة، وبيان عناصرها وشروطها

تعريف المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة، وبيان عناصرها وشروطها:يمكن تعريف المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة بأنها التزام الدولة، ممثلة في أجهزتها الإدارية، بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تسببها لهم نتيجة لأفعالها أو امتناعها عن القيام بأفعال كان يتعين عليها القيام بها بمقتضى القانون.وتقوم المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري على عدة عناصر أساسية، منها:[٦]

١. الخطأ الإداري: وهو كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر من موظف عام أو جهاز إداري، يكون مخالفاً للقانون أو للوائح، أو ينطوي على تعسف في استعمال السلطة، أو إهمال أو تقصير في أداء الواجب.

٢. الضرر: وهو الأذى الذي يلحق بالفرد نتيجة للخطأ الإداري، سواء كان ضرراً مادياً أو معنوياً.

٣. العلاقة السببية: وهي الصلة التي تربط بين الخطأ الإداري والضرر، بحيث يكون الضرر نتيجة مباشرة للخطأ.

أما شروط تحقق المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، فتتمثل في:

١. وجود خطأ إداري: يجب أن يكون هناك خطأ صادر عن الإدارة، سواء كان هذا الخطأ إيجابياً (فعل) أو سلبياً (امتناع).

٢. وقوع ضرر: يجب أن يكون هناك ضرر لحق بالفرد، سواء كان هذا الضرر مادياً أو معنوياً.

٣. وجود علاقة سببية: يجب أن تكون هناك علاقة سببية بين الخطأ الإداري والضرر، بمعنى أن يكون الضرر ناتجاً عن الخطأ الإداري[٧].

ثانياً: تمييز المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة عن المسؤوليات الأخرى (المدنية، الجزائية، التأديبية).

تختلف المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة عن المسؤوليات الأخرى، مثل المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية والمسؤولية التأديبية.

١. المسؤولية المدنية: تقوم على فكرة الخطأ الذي يستتبع مسؤولية المؤلف عن التعويض عن الضرر، سواء كان هذا الخطأ مقصودا أم لا. أما بالنسبة للمسؤولية الإدارية، فهي تقوم على فكرة الخطأ الإداري، والتي تستلزم مسؤولية الإدارة عن التعويض عن الأضرار.

٢. المسؤولية الجنائية: تقوم على فكرة جريمة يعاقب عليها القانون. أما بالنسبة للمسؤولية الإدارية، فهي لا تتعلق بفكرة الجريمة، بل بفكرة الخطأ الإداري الذي يتطلب تعويضا.

٣. المسؤولية التأديبية: تقوم على فكرة أن المسؤول ينتهك واجباته. أما بالنسبة للمسؤولية الإدارية، فهي لا ترتبط بالضرورة بانتهاك الواجبات الوظيفية، ولكن مع خطأ إداري يسبب ضررا للأفراد[٨].

ثالثاً: تطور مفهوم المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي.

شهد مفهوم المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في العراق تطوراً كبيراً على مر السنين. فبعد أن كانت المسؤولية مقصورة على حالات الخطأ الشخصي للموظف العام، اتجه الفقه والقضاء الإداري إلى تحميل الدولة مسؤولية الأضرار الناجمة عن أفعال موظفيها حتى في حالة عدم وجود

خطأ شخصي من جانبهم. وقد تجسد هذا التطور في صدور العديد من القوانين والقرارات القضائية التي وسعت من نطاق المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة، وأكدت على حق الأفراد في الحصول على التعويض عن الأضرار التي تلحق بهم نتيجة لأخطاء الإدارة.

المبحث الثاني: مصادر المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي

تتنوع مصادر المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي، فهي لا تقتصر على النصوص القانونية الصريحة التي تتناول هذه المسؤولية بشكل مباشر، بل تشمل أيضا مصادر أخرى تساهم في تحديد نطاق المسؤولية وتطوير مبادئها.[٩]يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم مصادر المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي، وهي: الدستور العراقي، والقوانين واللوائح الإدارية، والقرارات القضائية الإدارية. في هذه المناقشة، سنناقش دور كل من هذه المصادر في تحديد وتطوير المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري.

أولا: الدستور العراقي وأثره في تحديد المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة.

يُعتبر الدستور العراقي أسمى قانون في الدولة، وهو الأساس الذي تقوم عليه جميع القوانين واللوائح الأخرى. ويتضمن الدستور العديد من المبادئ والأحكام التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة.من أهم هذه المبادئ:[١٠]

١. مبدأ سيادة القانون: يعني أن جميع سلطات الدولة، بما في ذلك الإدارة، تخضع للقانون وتلتزم بأحكامه.

٢. مبدأ المشروعية: يعني أن جميع أعمال الإدارة يجب أن تكون مشروعة، أي أن تصدر وفقاً للقانون وفي إطار الصلاحيات التي يخولها لها.

٣. مبدأ حقوق الإنسان: يتضمن الدستور العديد من النصوص التي تحمي حقوق الإنسان وحرياته، وتفرض على الدولة احترام هذه الحقوق وعدم انتهاكها.

٤. تعتبر هذه المبادئ الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة، حيث أنها تضمن خضوع الإدارة للقانون، وعدم تعسفها في استعمال سلطاتها، وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم.

ثانياً: القوانين واللوائح الإدارية ودورها في تنظيم المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري

١. تعتبر القوانين واللوائح الإدارية من أهم مصادر المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة، لأنها تحتوي على العديد من الأحكام التي تحدد نطاق هذه المسؤولية وشروطها وإجراءاتها.

٢. من أهم القوانين التي تتناول المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري في القانون العراقي:[11]

٣. قانون العقوبات: يتضمن بعض الأحكام التي تجرم الأفعال التي يرتكبها الموظفون العموميون والتي تسبب الضرر للأفراد.

٤. قانون الخدمة المدنية: يتضمن بعض الأحكام التي تحكم مسؤولية موظفي الخدمة المدنية عن أخطائهم المهنية.

٥. قانون مجلس الدولة: يحتوي على بعض الأحكام التي تحكم إجراءات الطعن في القرارات الإدارية أمام القضاء الإداري.

بالإضافة إلى هذه القوانين، توجد العديد من اللوائح الإدارية التي تصدرها الوزارات والمؤسسات العامة، والتي تتضمن بعض الأحكام التي تنظم المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري في نطاق هذه الجهات.[١٢]

ثالثا: أحكام القضاء الإداري وأثرها في تطوير مبادئ المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري

يعتبر القضاء الإداري من أهم المصادر المساهمة في تطوير مبادئ المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في القانون العراقي.

من خلال الأحكام التي تصدرها، تفسر السلطة القضائية الإدارية النصوص القانونية المتعلقة بالمسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، وتحدد نطاقها وشروطها، وتطور مبادئها. كما يراقب القضاء الإداري تصرفات الإدارة، ويضمن امتثالها للقانون وعدم استخدام سلطاتها بشكل تعسفي.

وحيث ساهم القضاء الإداري في العراق إسهاما كبيرا في تطوير مبادئ المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، من خلال:

١. توسيع نطاق المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري: لم يعد القضاء الإداري يقصر المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري على حالات سوء السلوك الشخصي للمسؤول، بل يحمل الدولة مسؤولية الأضرار الناجمة عن تصرفات موظفيها حتى في حالة عدم وجود سوء سلوك شخصي من جانبهم[١٣].

٢. تطوير مبادئ المسؤولية دون خطأ: أنشأ القضاء الإداري مبدأ المسؤولية دون خطأ، مما يعني أن الدولة مسؤولة عن تعويض الضرر الناجم عن أفعالها المشروعة، حتى لو لم يكن هناك خطأ من جانبها.

٣. حماية حقوق الأفراد: يحمي القضاء الإداري حقوق الأفراد من تعسف الإدارة، ويضمن لهم الحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة الأخطاء الإدارية.

الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة في مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري وتأثيرها على القانون العراقي

تمهيد:يشهد مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري تطورات مستمرة على المستويين النظري والتطبيقي، سواء في الفقه أو في القضاء. وتعكس هذه التطورات تغيرا في النظرة إلى دور الدولة ومسؤولياتها، واهتماما متزايدا بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم إزاء السلطات الإدارية[١٤].

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أبرز الاتجاهات الحديثة في مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري على مستوى مقارن، وتحليل مدى تأثير هذه الاتجاهات على القانون العراقي. كما يهدف إلى تقديم مقترحات لتطوير القانون العراقي في هذا المجال، وفقا لهذه الاتجاهات الحديثة.

المبحث الأول: الاتجاهات الحديثة في الفقه والقضاء الإداري المقارن

شهد الفقه والقضاء الإداري في الدول المتقدمة تطورات هامة في مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، تمثلت في توسيع نطاق المسؤولية، وتطوير آليات المساءلة، وتعزيز دور القضاء في حماية حقوق الأفراد[١٥].

أولا: توسيع نطاق المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في الدول المتقدمة.

١. ولم تعد المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة تقتصر على حالات الخطأ الشخصي للمسؤول، فقد اتجهت السوابق القضائية والسوابق القضائية إلى تحميل الدولة المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن أفعال موظفيها حتى في حالة عدم وجود خطأ شخصي من جانبهم. وينعكس هذا الاتجاه في ظهور نظريات جديدة، مثل نظرية " المخاطر الإدارية "ونظرية" المساواة أمام المناصب العامة "، التي تعترف بمسؤولية الدولة عن إصلاح الضرر الناجم عن أنشطتها المشروعة، حتى لو لم يكن هناك خطأ من جانبها.

٢. نظرية مخاطر الإدارة: تستند هذه النظرية إلى فكرة أن الدولة، التي تقوم بأنشطتها المختلفة، تخلق مخاطر معينة للأفراد، وبالتالي يجب أن تتحمل المسؤولية عن الأضرار التي قد تنجم عن هذه المخاطر، حتى لو لم يكن هناك خطأ من جانبها.

٣. نظرية المساواة أمام المناصب العامة: تستند هذه النظرية إلى فكرة أن الأفراد يجب أن يكونوا متساوين أمام التهم التي تدعمها الدولة، وبالتالي إذا تسبب نشاط مشروع للدولة في ضرر للفرد، فيجب على الدولة تعويضه عن هذا الضرر، حتى لو لم يكن هناك خطأ من جانبه.

ثانياً: تطوير آليات مساءلة الدولة عن أفعالها في الأنظمة القانونية الحديثة

طورت الأنظمة القانونية الحديثة آليات لمساءلة الدولة عن أفعالها، بهدف ضمان فعالية المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري. تم تمثيل هذا التطور من خلال:[16]

١. توسيع نطاق الملاحقة القضائية: أصبح من الممكن للأفراد رفع دعاوى قضائية ضد الدولة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن أفعالها، حتى في حالة عدم وجود خطأ من جانبها.

٢. تبسيط إجراءات التقاضي: تم تبسيط إجراءات التقاضي أمام المحاكم الإدارية، بهدف تسهيل وصول الأفراد إلى العدالة.

٣. إنشاء محاكم إدارية متخصصة: تم إنشاء محاكم إدارية متخصصة للنظر في الدعاوى المتعلقة بالمسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، بهدف ضمان فعالية وكفاءة العدالة الإدارية.

ثالثا: دور القضاء الإداري في حماية حقوق الأفراد من تعسف الإدارة.

يلعب القضاء الإداري دوراً هاماً في حماية حقوق الأفراد من تعسف الإدارة، وضمان احترام مبدأ المشروعية. وقد تطور دور القضاء الإداري في هذا المجال، حيث لم يعد يقتصر على إلغاء القرارات الإدارية غير المشروعة، بل أصبح يتدخل أيضاً لحماية حقوق الأفراد من أي تجاوز أو تعسف من جانب الإدارة.

وقد تجسد هذا التطور في:[١٧]

- توسيع نطاق الرقابة القضائية: حيث أصبح القضاء الإداري يمارس رقابة قضائية على جميع أعمال الإدارة، بما في ذلك القرارات الإدارية والتصرفات المادية.
- تطوير مبادئ القضاء الإداري: حيث قام القضاء الإداري بتطوير العديد من المبادئ القانونية التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد، مثل مبدأ "عدم جواز التعسف في استعمال السلطة" ومبدأ "قرينة المشروعية".
- تفعيل دور القضاء الإداري في مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري: حيث أصبح القضاء الإداري يلعب دوراً فعالاً في مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، من خلال تفسير النصوص القانونية المتعلقة بالمسؤولية، وتحديد نطاقها وشروطها، وتطوير مبادئها.

المبحث الثاني: تأثير الاتجاهات الحديثة على القانون الإداري العراقي

مما لا شك فيه أن الاتجاهات الأخيرة في مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري على المستوى المقارن، والتي نوقشت في الوثيقة السابقة، لها تأثير كبير على القانون الإداري العراقي. ويتأثر القانون العراقي، شأنه شأن النظم القانونية الأخرى، بتطورات القانون الإداري على الصعيد الدولي.

أولا: مدى استجابة القانون العراقي للاتجاهات الحديثة في مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري

يمكننا القول أن القانون الإداري العراقي قد استجاب إلى حد ما للاتجاهات الحديثة في مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، على الرغم من أن هذا الرد لا يزال محدودا ويحتاج إلى مزيد من التطوير.أصدر المشرع العراقي بعض القوانين التي تساهم في توسيع نطاق المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة، مثل قانون مجلس الدولة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧، الذي وسع اختصاص القضاء الإداري ليشمل فحص المطالبات المتعلقة بالمسؤولية الخاصة بالشأن الإداري[١٨].ساهم القضاء الإداري العراقي، من خلال قراراته، في تطوير مبادئ المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، من خلال تبني بعض النظريات الحديثة، مثل نظرية "المخاطر الإدارية" ونظرية "المساواة أمام المناصب العامة".ومع ذلك، لا يزال القانون الإداري العراقي يواجه بعض التحديات التي تحد من قدرته على الاستجابة الكاملة للاتجاهات الحديثة، كما سنشرح في الفقرة التالية.

ثانياً: التحديات التي تواجه تطبيق الاتجاهات الحديثة في القانون العراقي

إن تطبيق التوجهات الحديثة في مجال المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري في القانون العراقي يطرح العديد من التحديات والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:[19]

- أوجه القصور في النصوص القانونية: لا تزال هناك حاجة إلى تعديل وتطوير بعض النصوص القانونية المتعلقة بالمسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، وفقا للاتجاهات الحديثة.
- ضعف الموارد المادية والبشرية: يعاني القضاء الإداري العراقي من نقص في الموارد المادية والبشرية، مما يؤثر على قدرته على لعب دوره في حماية حقوق الأفراد ومساءلة الإدارة.
- قلة الوعي بأهمية المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري: لا يزال هناك وعي منخفض بأهمية المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري لدى بعض المسؤولين والموظفين، مما يؤثر على تطبيقها الفعال.
- التحديات السياسية والأمنية: يواجه العراق تحديات سياسية وأمنية معينة قد تؤثر على تطبيق مبادئ المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، مثل انتشار الفساد وعدم الاستقرار السياسي[٢٠].

ثالثاً: أثر التطورات الدولية في مجال حقوق الإنسان على المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري في العراق

مما لا شك فيه أن التطورات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وخاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق الأفراد في مواجهة سلطات الدولة، لها تأثير كبير على المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري في العراق.وقد انضم العراق إلى العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والتي تتضمن بعض الأحكام التي تؤثر على المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري، مثل الحق في المحاكمة والحق في التعويض عن الأضرار.ويعتمد القضاء الإداري العراقي في بعض أحكامه على هذه الاتفاقيات الدولية لتفسير النصوص القانونية المتعلقة بالمسؤولية الخاصة بالشأن الإداري وتطوير مبادئها[٢١]. بيد أن تنفيذ هذه الاتفاقات الدولية في العراق لا يزال يواجه بعض التحديات، مثل ضعف القدرات وعدم الوعي بأهمية حقوق الإنسان.

الخاتمة:

تُعد المسؤولية الإدارية للدولة في القانون العراقي ركيزة أساسية لضمان العدالة وحماية حقوق الأفراد أمام السلطة الإدارية. من خلال الأسس القانونية المنصوص عليها في الدستور والتشريعات العراقية، تتجلى أهمية مساءلة الدولة عن أفعالها الإدارية لتعويض المتضررين وتعزيز الثقة بالنظام القانوني. الاتجاهات الحديثة في القضاء الإداري العراقي تشير إلى تطور ملحوظ في توسيع نطاق المسؤولية، مع التركيز على مبادئ الشفافية والمشروعية. ومع ذلك، تبقى التحديات المرتبطة بالإجراءات القضائية والبيروقراطية بحاجة إلى إصلاحات تشريعية وإدارية. يُوصى بتعزيز آليات الرقابة القضائية وتسريع الفصل في الدعاوى لضمان كفاءة النظام. في النهاية، يظل تعزيز المسؤولية الإدارية مدخلاً حيويًا لتحقيق دولة القانون وصون حقوق المواطنين في العراق.

النتائج:

١. التطور التاريخي للمسؤولية الإدارية في العراق: أظهرت الدراسة أن مفهوم المسؤولية الإدارية في القانون العراقي قد شهد تقدمًا ملحوظًا عبر الزمن، حيث تطورت التشريعات المنظمة لهذا المجال، إلى جانب تعزيز دور القضاء الإداري في ضمان المساءلة وتحقيق العدالة.

٢. تعدد مصادر المسؤولية الإدارية: كشف البحث عن تنوع المصادر التي تستند إليها المسؤولية الإدارية في النظام القانوني العراقي، والتي تشمل ليس فقط النصوص التشريعية الصريحة، بل أيضًا المبادئ القضائية والأعراف الإدارية التي تُسهم في تحديد نطاق هذه المسؤولية.

٣. تأثير التطورات العالمية على القانون الإداري العراقي: أوضحت الدراسة أن التوجهات الحديثة في مجال المسؤولية الإدارية على الصعيد الدولي، مثل توسيع نطاق المسؤولية وتطوير آليات الرقابة، قد أثرت إيجابيًا على النظام القانوني العراقي، مما عزز من فعالية حماية حقوق الأفراد.

٤. دور القضاء الإداري في تعزيز المسؤولية: تبين من التحليل أن القضاء الإداري في العراق لعب دورًا محوريًا في تعزيز مبدأ المسؤولية الإدارية، من خلال إصدار أحكام قضائية رادعة ومراجعة القرارات الإدارية لضمان الالتزام بالمشروعية.

التوصيات:

١. تحديث التشريعات الإدارية: يُوصى بمراجعة وتطوير القوانين المتعلقة بالمسؤولية الإدارية في العراق، بما يتماشى مع التوجهات القانونية الحديثة، مثل تعزيز آليات المساءلة وتوسيع نطاق الحماية القانونية للأفراد أمام التجاوزات الإدارية.

٢. تعزيز قدرات القضاء الإداري: يُنصح بتخصيص موارد مالية وبشرية كافية للقضاء الإداري، بما يمكنه من التعامل بكفاءة مع الدعاوى المتعلقة بالمسؤولية الإدارية، وتسريع إجراءات البت في القضايا.

٣. رفع الوعي القانوني: يُقترح تنظيم برامج تدريبية وورش عمل موجهة للموظفين العموميين والأفراد، تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية المسؤولية الإدارية وضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية.

٤. تطوير آليات الرقابة الإدارية: يُوصى بإنشاء آليات رقابية داخلية فعالة داخل الجهات الإدارية، لضمان مراقبة الأداء الإداري ومنع التجاوزات قبل تفاقمها، مع تعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات.

المراجع:

١. عقيل نجم مهدي التميمي. المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ٥ (٥), ١٠٧-١٢٥, ٢٠٢٤

٢. آيت عودية, بلخير محمد. المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري على أساس القانون. مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية ٥ (٢), ٢٣٥-٢٥١, ٢٠٢١

٣. سنوسي, بوبكر صديق تقييم الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة.جامعة ابن خلدون-تيارت, ٢٠١٧

٤. أ. م. د مازن ليلو. وسائل تنفيذ حكم القضاء الاداري. مجلة الحقوق/كلية القانون/ ٢٠١٢, ١٢.١١, ١٢: ١-٣٣، ص٤٥.

٥. أحمد, ه. م., هشام محمد, السنوسى, & صبري محمد. (٢٠٢٠). القضاء الإداري ودوره. ٨(١٠), ٣٥٥١-٣٥٧٦، ص٣٠.

٦. أيمن الخصاونه. رقابة القضاء الإداري على الأنظمة التنفيذية. المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية, ٢٠٢٣, ١٥.٤، ص٨٣.

٧. زعزوعة; زعزوعة. مجالات المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للدولة في حماية البيئة. مجلة استراتيجيات ضمان الجودة, ٢٠٢٣, ٣.٢: ٧٠-٩٣،ص٤٤.

٨. حميدة; عباسة; الطاهر. المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري للمحافظ العقاري في القانون الجزائري. القانون العقاري و البيئة, ٢٠١٦, ٤.٢: ٥٨-٧١، ص٥٠.

٩. أيمن الخصاونه. رقابة القضاء الإداري على الأنظمة التنفيذية. مصدر سابق، ص٦١.

١٠. م. د عقيل نجم مهدي التميمي. المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٢٠٢٤, ٥.٥: ١٠٧-١٢٥، ص٢٢.

١١. م. د عقيل نجم مهدي التميمي. المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي. مصدر سابق، ص١٣.

١٢. بن يحي; حمزة. المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري عن أعمال الشرطة في القانون الجزائري. ٢٠١٩. ص٥٤.

١٣. العربي; وردية. أساس الضرر الموجب للتعويض في مجال المسؤولية المدنية للدولة، ودور القاضي الإداري في تقدير التعويض الخاص به. ٢٠٢٣، ص٥٧.

بوزيتونة, محمد المأمون, دحدوح, & محمد الشريف. (٢٠١٦). المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري عن أعمال الشرطة، ص٢٣.

١٤. بوزيتونة, محمد المأمون, دحدوح, & محمد الشريف. (٢٠١٦). المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري عن أعمال الشرطة، ، ص٣٤.
١٥. وليد مزهر. المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري عن الأخطاء الطبية في المشافي الحكومية في ضوء التشريع الفلسطيني (دراسة تحليلية). مجلة العلوم الإنسانية, ٢٠٢٢, ٢٦.٠٤: ١٢١-١٤٥، ص٤٩.
١٦. القرنشاوي, سارة فوزي يوسف; سارة فوزي يوسف. دور الدولة في إعادة الثقة في الجهاز الإداري للدولة في القانون الإداري. مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة, ٢٠٢٣, ٤١.٤١: ١٣٩٧-١٤٨٣، ص٢٠.
١٧. أ. ندى عبدالرحمن أبوتوتة. الاثبات في القانون الإداري. مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية, ٢٠٢٣, ١٤٤-١٦٦.ص٦٠.
١٨. دخينيسة، أحمد. دسترة القانون الإداري. ٢٠١٦.، رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر ١، ص٣٢.
١٩. أ. د. عدنان عاجل عبيد. القرارات الادارية المستقلة في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.. ٢٠٢٠, ٢٢.٢، ص٥٥.
٢٠. وليد مزهر. المسؤولية الخاصة بالشأن الإداري عن الأخطاء الطبية في المشافي الحكومية مصدر سابق، ص٧١.

هوامش البحث

[١] عقيل نجم مهدي التميمي. "المسؤولية الإدارية عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ٥ (٥), ١٠٧-١٢٥, ٢٠٢٤

[٢] آيت عودية, بلخير محمد. المسؤولية الإدارية على أساس القانون. مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية ٥ (٢), ٢٣٥-٢٥١, ٢٠٢١

[٣] سنوسي, بوبكر صديق تقييم الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة.جامعة ابن خلدون-تيارت, ٢٠١٧

[٤] أ. م. د مازن ليلو. وسائل تنفيذ حكم القضاء الاداري. مجلة الحقوق/كلية القانون/الجامعة المستنصرية, ٢٠١٢, ١٢.١١, ١٢: ١-٣٣، ص٤٥.

[٥] أحمد, ه. م., هشام محمد, السنوسى, & صبري محمد. (٢٠٢٠). القضاء الإداري ودوره في حماية المال العام. المجلة القانونية, ٨(١٠), ٣٥٥١-٣٥٧٦، ص٣٠.

[٦] أيمن الخصاونه. رقابة القضاء الإداري على الأنظمة التنفيذية. المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية, ٢٠٢٣, ١٥.٤، ص٨٣.

[٧] زعزوعة; زعزوعة. مجالات المسؤولية الإدارية للدولة في حماية البيئة. مجلة استراتيجيات ضمان الجودة, ٢٠٢٣, ٣.٢: ٧٠-٩٣،ص٤٤.

[٨] حميدة; عباسة; الطاهر. المسؤولية الإدارية للمحافظ العقاري في القانون الجزائري. القانون العقاري و البيئة, ٢٠١٦, ٤.٢: ٥٨-٧١، ص٥٠.

[٩] أيمن الخصاونه. رقابة القضاء الإداري على الأنظمة التنفيذية. مصدر سابق، ص٦١.

[١٠] م. د عقيل نجم مهدي التميمي. المسؤولية الإدارية عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي., ٢٠٢٤, ٥.٥: ١٠٧-١٢٥، ص٢٢.

[11] م. د عقيل نجم مهدي التميمي. المسؤولية الإدارية عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي. مصدر سابق، ص١٣.

[١٢] بن يحي; حمزة. المسؤولية الإدارية عن أعمال الشرطة في القانون الجزائري. ٢٠١٩. ص٥٤.

[١٣] العربي; وردية. أساس الضرر الموجب للتعويض في مجال المسؤولية المدنية للدولة، ٢٠٢٣، ص٥٧.

[١٤] بوزيتونة, محمد المأمون, دحدوح, & محمد الشريف. (٢٠١٦). المسؤولية الإدارية عن أعمال الشرطة، جامعة أم البواقي، ص٢٣.

[١٥] بوزيتونة, محمد المأمون, دحدوح, & محمد الشريف. (٢٠١٦). المسؤولية الإدارية عن أعمال الشرطة، مصدر سابق، ص٣٤.

[16] وليد مزهر. المسؤولية الإدارية عن الأخطاء الطبية في المشافي الحكومية في ضوء التشريع الفلسطيني (دراسة تحليلية). مجلة العلوم الإنسانية, ٢٠٢٢, ٢٦.٠٤: ١٢١-١٤٥، ص٤٩.

[١٧] القرنشاوي, سارة فوزي يوسف; سارة فوزي يوسف. دور الدولة في إعادة الثقة في الجهاز الإداري للدولة في القانون الإداري. مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة, ٢٠٢٣, ٤١.٤١: ١٣٩٧-١٤٨٣، ص٢٠.

[١٨] أ. ندى عبدالرحمن أبوتوتة. الاثبات في القانون الإداري. مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية, ٢٠٢٣, ١٤٤-١٦٦.ص٦٠.

[19] دخينيسة، أحمد. دسترة القانون الإداري. ٢٠١٦. ، رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر ١، ص٣٢.

[٢٠] أ. د. عدنان عاجل عبيد. القرارات الادارية المستقلة في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥. مجلة النهرين للعلوم القانونية, ٢٠٢٠, ٢٢.٢، ص٥٥.

[٢١] وليد مزهر. المسؤولية الإدارية عن الأخطاء الطبية في المشافي الحكومية في ضوء التشريع الفلسطيني (دراسة تحليلية)، مصدر سابق، ص٧١.